مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
المجلد11العدد01- جوان 2024
OEB Univ. Publish.

أثر تطبيق نظم التحصيل الالكتروني في تحسين أداء الإيرادات العامة وتعزيز فاعلية الرقابة المالية في الوحدات الحكومية

(دراسة ميدانية على محلية الدويم بولاية النيل الأبيض)

The impact of applying electronic collection systems in improving the performance of public revenues and enhancing the effectiveness of financial control in government units (Afield study on Al-Dawim locality in White Nile State)

د. زين العابدين إبراهيم يوسف علي[1]*

[1] **أستاذ مشارك ـ جامعة بخت الرضا ـ كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ـ السودان،**

Alzainibrahim11@gmail.com

تاريخ التسليم: 2024/04/08 تاريخ المراجعة: 2024/04/21 تاريخ القبول:2024/05/08

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق نظم التحصيل الإلكتروني في تحسين أداء الإيرادات العامة وتعزيز فاعلية الرقابة المالية بمحلية الدويم.اعتمدت الدراسة على الأسلوب الميداني فاستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات كما تم استخدام المنهج الإحصائي لتحليل البيانات وذلك باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (*SPSS*).

لقد توصلت الدراسة إلى نتائج تؤكد صحة الفرضيات منها: وجود ارتباط طردي قوي بين تطبيق نظم التحصيل الالكتروني وتحسين أداء الإيرادات العامة بمحلية الدويم، أيضاً أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين تطبيق نظم التحصيل الالكتروني وتعزيز فاعلية الرقابة المالية بمحلية الدويم.

الكلمات المفتاحية: نظم، التحصيل الالكتروني، الإيرادات، الرقابة المالية.

Abstract

The study aimed to identify the extent to which electronic collection systems are applied in improving the performance of public revenues and enhancing the effectiveness of financial control in Al-Duwaim locality. The study relied on the field method and used a questionnaire as a tool for collecting data. The statistical method was also used to analyze the data using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS).

The study reached results that confirm the validity of the hypotheses, including: the existence of a strong direct correlation between the application of electronic collection systems and improving the performance of public revenues in Al-Duwaim locality. The estimation results also showed the existence of a strong direct correlation between the application of electronic collection systems and enhancing the effectiveness of financial control in Al-Duwaim locality.

Keywords : Systems, Electronic collection, Revenues, Financial control.

***المؤلف المراسل: د. زين العابدين إبراهيم يوسف علي ، الإيميل: Alzainibrahim11@gmail.com**

1.مقدمة:

قامت وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي في السودان بوضع السياسات المالية اللازمة لتطوير آليات تحصيل الإيرادات العامة بالتعاون مع الجهات ذات الصلة بتحصيل هذه الإيرادات، بالإضافة لوضع الخطط لربط المرافق الحكومية بالأنظمة الآلية الحديثة،وذلك حسب الإمكانيات المتاحة بتلك المرافق لتحقيق سرعة التحصيل والمطابقة. وقد أخذت تلك الآليات أشكالاً متعددة، وحققت عددًا من الإيجابيات في ضبط وتيسير عملية سداد وتحصيل الأموال العامة، ولا يتحقق ذلك إلا بوجود رقابة مالية فاعلة تمكن من تحقيق الظروف والمستلزمات التي تحتاجها عملية التحصيل الالكتروني وتحقيق أهدافه، وذلك لضمان ترشيد الإنفاق الحكومي وحسن استخدام الموارد المتاحة.

1.1إشكالية الدراسة:

تتمثل إشكالية الدراسة في أن عدم تطبيق نظم التحصيل الالكتروني في الوحدات الحكومية يؤدي إلى انحرافات في الإيرادات العامة و كذلك إلى ضعف في نظام الرقابة المالية. وعليه يمكن عرض إشكالية الدراسة من خلال السؤال الرئيسي التالي:

ما أثر تطبيق نظم التحصيل الإلكتروني في تحسين أداء الإيرادات العامة وتعزيز فاعلية الرقابة المالية في محلية الدويم؟.

وتنبثق من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما أثر تطبيق نظم التحصيل الالكتروني في تحسين أداء الإيرادات العامة بمحلية الدويم.
- ما أثر تطبيق نظم التحصيل الالكتروني في تعزيز فاعلية الرقابة المالية بمحلية الدويم.

2.1أهميةالدراسة: تنقسم أهمية الدراسة إلى:

الأهمية العلمية: الإسهام في توفير مادة علمية عن نظم التحصيل الالكتروني ، وعلاقته بتحسين أداء الإيرادات وإبراز دوره في تعزيز الرقابة المالية بما يخدم المصلحة العامة والحفاظ على الموارد.

الأهمية العملية: فتشمل بما تقدمه الدراسة الميدانية من إفادة للجهة المبحوثة لتحليل الواقع الفعلي لاستخدام نظم التحصيل الإلكتروني في تحسين أداء الإيرادات العامة وتعزيز فاعلية الرقابة المالية.

3.1 أهداف الدراسة: إن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو التعرف على مدى تطبيق نظم التحصيل الإلكتروني في تحسين أداء الإيرادات العامة وتعزيز فاعلية الرقابة المالية بمحلية الدويم وتندرج تحت هذا الهدف جملة الأهداف الفرعية التالية:

- التعرف على مدى اهتمام الوحدات الحكومية بتطبيق نظم التحصيل الالكتروني.
- تسليط الضوء على المشاكل والمعوقات التي تواجه تطبيق نظم التحصيل الالكتروني.
- اختبار العلاقة بين تطبيق نظم التحصيل الالكتروني وتحسين أداء الإيرادات العامة بمحلية الدويم.
- اختبار العلاقة بين تطبيق نظم التحصيل الالكتروني وتعزيز فاعلية الرقابة المالية بالدويم.

4.1 فرضيات الدراسة: إفترض الباحث فرضيتين في هذه الدراسة للوصول الى النتائج وهما:

الفرضية الأولى: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظم التحصيل الالكتروني وتحسين أداء الإيرادات العامة بمحلية الدويم.

الفرضية الثانية: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظم التحصيل الالكتروني وتعزيز فاعلية الرقابة المالية بمحلية الدويم.

5.1منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي لجمع البيانات عن المدراء الماليين والمراقبين الماليين ومدراء إدارات التحصيل والمراجعين والمحاسبين بمحلية الدويم، حيث تم دراسة الحالة لفهم العلاقة بين متغيرات الدراسة وتحليلها بالطرق الإحصائية.

6.1 مصادر جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على الاستبانة كمصدر أولى، بالإضافة على الكتب والمراجع والدوريات العلمية والرسائل الجامعية كمصادر ثانوية.

7.1حدود الدراسة:تتمثل حدود الدراسة في الآتي:

الحدود الزمنية: 2023م.

الحدود المكانية: محلية الدويم ـ ولاية النيل الأبيض ـ جمهورية السودان.

8.1 تنظيم الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى أربعة محاور كالتالي:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لنظم التحصيل الالكتروني.

المحور الثاني:الإطار النظري للإيرادات العامة.

المحور الثالث:الإطار النظري للرقابة المالية.

المحور الرابع: الدراسة الميدانية.

2. الإطار المفاهيمي لنظم التحصيل الالكتروني:

1.2مفهوم النظم:

تشير كلمة نظم إلى مجموعة مترابطة ومتجانسة من الموارد والعناصر(الأفراد،التجهيزات، الآلات ، الأصول ، السجلات) التى تتفاعل مع بعضها البعض داخل إطار معين (حدود النظام) وتعمل كوحدة واحدة نحو تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف العامة في ظل الظروف أو القيود البيئية المحيطة (حسين، 2001، ص 32).كما عرف بأنه: "مجموعة من الأجزاء أو العناصر التي تعمل معاً بترتيب وتنسيق، وحسب إجراء وقواعد محددة من اجل تحقيق هدف معين أو مجموعة من معينة من الأهداف"(مطر، 2004،ص 22).

2.2 مفهوم نظم التحصيل الالكتروني:

عرفت نظم التحصيل الالكتروني بأنها" منظومة متكاملة من النظم والبرامج التي توفرها المؤسسات المالية والمصرفية بهدف تسهيل إجراء عمليات الدفع الالكتروني الآمنة. وتعمل هذه المنظومة تحت مظلة من النظم و القواعد والقوانين التي تضمن سرية تأمين وحماية إجراءات الشراء وضمان وصول الخدمة(الصياد، 2007، ص 11).

3.2أهمية تطبيق نظم التحصيل الالكتروني:

تكمن أهمية تطبيق نظم التحصيل الالكتروني في (ادم،2015، ص 32):

- حصول المؤسسات الحكومية علي الموارد في الوقت المناسب.
- عدم لجوء المؤسسات الحكومية إلي تحميل الموازنة العامة للدولة بأعباء نتيجة عدم كفاية متحصلاتها لتغطية التزاماتها.
- ضمان استمرار عملية التحصيل الالكتروني للإيرادات بطريقة آمنة ومنتظمة وغير معقدة.
- ثبات الموازنة المالية وذلك باستقرار عملية التحصيل الالكتروني وزيادة الإيرادات.
- مواكبة النظم التقنية الحديثة التي يتم تطبيقها في التحصيل.
- سن القوانين والتشريعات واللوائح المنظمة لعملية التحصيل الالكتروني وفق المعايير المحاسبية.

4.2أنواع نظم التحصيل الالكتروني:

تتمثل أنواع نظم التحصيل الالكتروني كما يلي (الشورة، 2008، ص 76):

- الدفع بواسطة بطاقات الائتمان باستخدام أجهزة التفويض الالكتروني.
- الدفع بواسطة البنوك أو الشركات المالية المعتمدة.
- الدفع بشيكات مسحوبة علي بنوك معتمدة.
- الدفع عن طريق شبكات الاتصال وذلك بالخصم علي رصيد الشرائح المستخدمة وذلك نظير تقديم خدمة معينة بالاتفاق بين المؤسسة وشركة الاتصال.
- الدفع باستخدام الانترنت من خلال الوسائل التالية:
  - التحويل المالي الالكتروني من حساب الي حساب.
  - بطاقات الائتمان.
  - بطاقات القيد الفوري.

5.2 معوقات بيئة التحصيل الالكتروني:

توجد العديد من المعوقات والتحديات التي تواجه برنامج التحصيل الالكتروني وهي كالتالي(ادم،2015، ص ص 36 – 37) :

- ضعف المبادرة لدي الكثير من الوحدات الحكومية في تقديم خدماتها الكترونياً أو تردد متخذي القرار بهذه الوحدات.
- التعارض القائم بين القوانين والتشريعات السارية المتعلقة بين التحصيل التقليدي وآليات ووسائل التحصيل الالكتروني.
- عدم استمرارية التيار الكهربائي وتردي شبكات الانترنت تعيق خدمة التحصيل الالكتروني.
- حجية وسائل وبيانات التحصيل الالكتروني بكونها أدلة إثبات (الوضع القانوني للمستندات) حيث يتعذر أحيانا إيجاد أدلة إثبات قابلة للمراجعة والتحقق عند وقوع مخالفات.

3.الإطار النظري للإيرادات العامة:

1.3 تعريف الإيراد:

يتمثل الإيراد في كل ما يتولد من قيم سواء كان ذلك في شكل سلع أو خدمات وسواء تم تبادل هذه السلع أو لم يتم تداولها خلال الفترة المحاسبية(الحيالي، و علوان، 2002م، ص25). كما تعنى الإيرادات الزيادة في الأصول أو الزيادة في الأرصدة القابلة للتحصيل والناتجة عن عمليات المشروع التي تحدد وتقاس وفق مبادئ المحاسبة المقبولة(نور، 2000، ص181).

2.3تعريف الإيرادات العامة:

تعرف الإيرادات العامة بأنها:" جميع الأموال النقدية والعينية والمنقولة والعقارية التي ترد إلى الخزينة العامة وتغطي بنود الإيرادات العامة في الموازنة العامة للدولة"(عناية، 1998، ص48). كما عرفها آخرون بأنها " المصادر التي تستمد الدولة منها الأموال ا للازمة لسد نفقاتها وهذه الإيرادات متعددة أهمها إيرادات الدولة من أملاكها الخاصة والضرائب والرسوم والقروض والوسائل النقدية"(خربوش، 1996، ص 385).

3.3 بنود الإيرادات العامة:

نجد أن لائحة الإجراءات المالية والمحاسبية لجمهورية السودان قد أوضحت في المادة (8) البند (1/أ) على أن الإيرادات تشتمل على أربعة بنود رئيسية، وقد تم تفصيلها الى ما يزيد عن (600) بند فرعي بالجدول رقم(1) المرفق باللائحة وملاحقها، ويمكن إجمال تلك البنود على النحو التالي(سند، 2017، ص ص 114- 115).

- **البندالأول:** الضرائب: وتتضمن الضرائب على الدخل والأرباح ومكاسب رأس المال،والضرائب على الملكية والسلع والخدمات والضرائب على التجارة والمعاملات الدولية، وضرائب أخرى.
- **البند الثاني:** المنح: وتكون من حكومات أجنبية او منظمات دولية أو من وحدات حكومية أخرى.
- **البند الثالث:**إيرادات أخرى: وتشمل دخل الملكية كعائد على الأسهم وأرباح وفوائض المؤسسات العامة غير النفطية، ومبيعات السلع والخدمات، وعائدات النفط، والرسوم الإدارية وإيرادات متنوعة أخرى.
- **البند الرابع:** مساهمة الضمان الاجتماعي: تتألف من جميع مساهمات برامج الضمان الاجتماعي وبرامج أرباب العمل للتأمين الاجتماعي التى تقدم منافع بخلاف منافع التعاقد، ومساهمات الضمان الاجتماعي إجبارية أو طوعية.

4.3 تقسيم الإيرادات العامة: يمكن تقسيم الإيرادات العامة على النحو التالي:

1.4.3إيرادات اقتصادية:

تشمل هذه الإيرادات على إيرادات الدولة من الدومين ومن الرسوم.

1.1.4.3 إيرادات الدولة من الدومين:

يقصد بالدومين كل ما تملكه الدولة سواء كان ملكية عامة أو خاصة، سواء كان أموال عقارية أو منقولة،و يمكن تقسيم الدومين إلى الدومين العام والدومين الخاص(الجنابي، بدون سنة نشر، ص ص 57- 58):

- **الدومين العام:** يقصد به كل الأموال التي تمتلكها الدولة أو مؤسساتها العامة، وتخضع لأحكام القانون العام، وتكون مخصصة للنفع العام، كالطرق، والأنهار.
- **الدومين الخاص:** يقصد به كل الأموال التي تمتلكها الدولة أو مؤسساتها العامة ملكية خاصة وتخضع لأحكام القانون الخاص بصورة عامة، وتكون مخصصة للنفع الخاص، ويمكن التصرف فيها بالبيع.

2.1.4.3 إيرادات الدولة من الرسوم:

1.2.1.4.3 مفهوم الرسم: يعرف الرسم بأنه:" مبلغ من المال يدفعه المنتفعون إلى الدولة مقابل خدمة معينة تقدمها إليهم"(شامية، والخطيب، 2012، ص 229). كما عرف بأنه" مبلغ من المال يدفع جبراً نظير خدمة أو منفعة مقدمة للشخص المستفيد من تلك الخدمة مثل رسوم استخراج الشهادات المختلفة"(حسين، 2016،ص 6) .

2.2.1.4.3 تقسيم الرسوم:

يمكن تقسيم الرسوم على النحو التالي(شامية، والخطيب، 2012، ص 233):

- **الرسوم الاقتصادية:** هي الرسوم التي لها علاقة بالنشاط الاقتصادي، والتي يصعب حصرها .
- **الرسوم الإدارية:** رسوم الاستفادة من الأماكن العامة ، مثل رسوم التعليم.
- **الرسوم القضائية:** وهي الرسوم التي يدفعها الأفراد في حال النزاعات بينهم والتي يقوم القضاء بالنظر فيها.

3.1.4.3 أثر نظم التحصيل الالكتروني في تحسين الإيرادات العامة (رسوم ،أموال ملكية):

أعلن مشروع التحصيل الالكتروني من قبل وزارة المالية والاقتصاد الوطني في السودان في 2015/06/30م، وبدأ تطبيقه في 2015/07/10م، وفقاً لذلك فان سداد المستحقات والمفروضات المالية عن طريق التحصيل الالكتروني الحكومي بإيصال(15) الالكتروني والذي يعتبر مبرئ للذمة في حدود المبلغ الذي تم سداده، وعلى المتحصل في مجال التحصيل الالكتروني أن يمنح المكلف الذي قام بالسداد مستنداً أو شعاراً يفيد ببراءة ذمته يشمل المبلغ الذي تم سداده والجهة التي تم سداد المبلغ لصالحها وأي بيانات أخرى تكون ضرورية، وبموجب اللائحة المالية فان جميع عمليات

التحصيل الالكتروني الحكومي وفق البرامج والقواعد البيانات والشبكات التي تم إجازتها بواسطة الوزارة لها حجية المستندات الرسمية(منشورات وزارة المالية والاقتصاد الوطني،2015).

تتمثل إيرادات محلية الدويم الذاتية من الرسوم الإدارية التي تشتمل على العديد من الرسوم مثل: رسوم تقديم الخدمات والسلع، الذبيح، الهوامل،أسواق الماشية، والنفايات، وغيرها.بالإضافة للعوائد العمومية ودخل الملكية، وإيرادات متنوعة أخرى.

الجدول 1: تطور نظام تحصيل الإيرادات من رسوم ودخل ملكية بمحلية الدويم خلال الفترة من(2014 – 2022) المبالغ بالجنيه

السنوات	الرسوم الإدارية	دخل ملكية	العوائد العمومية	إيرادات متنوعة أخرى	إجمالي المتحصل الفعلي	الربط المخطط	نسبة التحصيل %
2014	5823224	191977	127982	255965	6399148	15000000	%42.6
2015	17672217	328334	259945	919555	19180051	50000000	%38.4
المجموع	23495441	520311	387927	1175520	25579199	65000000	%39.3
2016	47402763	935982	251416	948429	49538590	62500000	%79.2
2017	92900994	664361	318605	1191250	95075210	114000000	%%83.4
2018	93900080	456183	268933	1459630	96084826	110000000	%87.3
2019	121134849	596149	546744	2245723	124523465	135000000	%92.3
2020	163069604	864098	484261	2478169	166896132	160000000	104.3
2021	518375932	43009321	1267108	6991521	569643882	500000000	%114
2022	2996761569	30338874	9717482	24808275	3061626200	2500000000	%122.46
المجموع	4033545791	76864968	12854549	40122997	4163388305	3581500000	%116

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على تقارير مكتب الإيرادات بمحلية الدويم .

من الجدول 1 المبين لتطور الإيرادات العامة لمحلية الدويم ، يلاحظ الآتي:

- تم تحصيل الإيرادات لسنة (2014 – 2015) باستخدام إيصال نموذج (15) اليدوي، حيث بلغت نسبة التحصيل خلال هذه الفترة، (42.6%،38.4%) على التوالي، وهي نسب أقل من(50%) من الربط المخطط مما يعني أن هنالك قصوراً في تنفيذ نسبة التحصيل، وهذا راجع لعدة أسباب،منها ضعف نظام الرقابة المالية.
- تم تحصيل الإيرادات خلال الفترة من (2016 إلى 2022) باستخدام إيصال نموذج (15) الالكتروني،و التي تراوحت نسبة التحصيل لهذه الفترة من(79.2% إلى 122.46.%)، وهي نسب كبيرة ، وهذا ما يبين أن الإيرادات قد تحسنت وتطورت بشكل

ملحوظ، ويعود هذا التطور بشكل أساس إلى عدة عوامل ولعل أهمها نظم التحصيل الالكتروني.

2.4.3 إيرادات سيادية:

1.2.4.3 إيرادات الدولة من الضرائب:

1.1.2.4.3 مفهوم الضريبة:

عرفت الضريبة بأنها:" مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بها حسب قدراتهم التساهمية والتي تقوم عن طريق السلطة وذلك لتحويل الأموال المحصلة وبشكل نهائي ودون مقابل محدد نحو تحقيق الأهداف المحددة من طرف السلطة العمومية"(محرزي، 2008، ص13).

2.1.2.4.3 أهداف الضريبة:

- **الأهداف الاقتصادية:**

وهي من أهم أهداف الضريبة في عصرنا الحاضر، فالضريبة لا تستقطع دون أن تثير إنعكاسات علي الاستهلاك والإنتاج والادخار والاستثمار لذلك تفرض الحكومات الضريبة لتوجيه سياستها الاقتصادية ولحل الأزمات التي تتعرض لها بتشجيع فروع الإنتاج الضرورية ومعالجة الكساد والركود (العمور، 2007، ص 24).

- **الأهداف الاجتماعية:**

تعمل علي إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الفئات محدودة الدخل ، وأيضاً لحل مشكلة السكن (أحمد،بدون سنة نشر، ص ص 240– 241).

- **الأهداف المالية:**

يعتبر هذا الهدف من أهم أهداف الضرائب الرئيسية لأي ضريبة، فتأمين إيرادات دائمة من مصادر داخلية لخزينة الدولة إحدى غايات السلطات الحكومية، ومن هنا نشأت قاعدة وفرة حصيلة الضرائب أي اتساع مطرح الضريبة بحيث يكون شاملاً لجميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين(شامية، والخطيب، 2012، ص 152).

- **الأهداف السياسية:**

قد تستخدم الدولة الضريبة لتحقيق غرض سياسي مثل تشجيع المعاملات مع دولة معينة صديقة دون غيرها، ويتم ذلك عن طريق الإعفاءات الجمركية(حسين، 2016،ص 10) .

3.1.2.4.3 أنواع الضرائب المعمول بها في السودان:

تتمثل الضرائب المعمول بها في السودان في الآتي(حسين، 2016،ص 25):

- ضريبة أرباح الأعمال وتندرج تحتها كل من:

- ضريبة أرباح الأعمال(شركات،أفراد،مهنيين).
- ضريبة الدخل الشخص(المرتبات).
- ضريبة دخل إيجار العقارات.

- ضريبة الأرباح الرأسمالية وهي ضريبة تؤخذ عند عمليات بيع الأراضي والعقارات والأصول الثابتة وتؤخذ بنسبة 2% من القيمة الجارية للأصل.
- رسم الدمغة وهي تعطي الوثائق الصفة القانونية(فواتير، إقرارات، إيصال استلام النقدية...الخ)
- ضريبة القيمة المضافة.
- ضريبة المساهمة الوطنية للعاملين بالخارج.

3.2.4.3 أثر نظم التحصيل الالكتروني في تحسين أداء الإيرادات الضريبية:

تتكون الإيرادات الضريبية لمحلية الدويم من ضريبة أرباح الأعمال والمهنيين والعقارات بأنواعها المختلفة والدمغة الولائية ،وذلك اعتماداً على لائحة الإجراءات المالية والمحاسبية لجمهورية السودان للعام 2011م، ويمكن توضيح تطور هذه الإيرادات من خلال الجدول أدناه:

الجدول 2: تحصيل الإيرادات الضريبية المحولة من الربط بمحلية الدويم خلال الفترة (2010 – 2023) المبالغ بالجنيه

السنوات	أرباح أعمال	المهنيين	العقارات	الدمغة الولائية	جملة المتحصل الفعلي	الربط المخطط	نسبة التحصيل%
2010	910,900.00	40,155.00	3,850.00	244,500.00	1,199,405.00	1,320,000.00	%91
2011	1,085,000.00	52,201.00	2,600.00	470,150.00	1,609,951.00	1,716,000.00	%94
2012	1,093,779.00	45,805.00	2,050.00	401,567.00	1,543,201.00	1,440,000.00	%107
2013	1,205,594.00	42,450.00	6,706.00	405,000.00	1,659,750.00	1,560,000.00	%106
2014	1,977,468.00	61,324.00	60,480.00	418,748.00	2,518,020.00	2,520,000.00	%100
المجموع	6,272,741.00	241,935.00	75,686.00	1,939,965.00	8,530,327.00	8,556,000.00	100%
2015	1,830,864.00	17,400.00	730,000.00	789,744.00	3,368,008.00	3,360,000.00	%100
2016	3,009,582.00	101,010.00	371,000.00	1,236,864.00	4,718,456.00	4,080,000.00	%116
2017	4,188,300.00	184,620.00	12,000.00	1,683,984.00	6,068,904.00	4,800,000.00	%126
2018	4,514,100.00	433,680.00	36,000.00	1,356,720.00	6,340,500.00	6,340,500.00	%100
2019	3,849,711.00	162,450.00	20,650.00	3,718,150.00	7,750,961.00	7,764,000.00	%100
2020	4,601,152.68	593,697.00	74,000.00	9,647,578.00	14,916,427.68	12,000,000.00	%124
2021	26,618,400.00	3,237,672.00	42,000.00	55,418,400.00	85,316,472.00	60,000,000.00	%142
2022	76,042,524.00	144,000.00	48,000.00	42,166,152.00	118,400,676.00	84,000,000.00	%141
2023	71,078,558.00	8,645,487.00	112,151.00	147,982,597.00	227,818,793.00	180,000,000.00	%127
المجموع	195,733,191.68	13,520,016.00	1,445,801.00	264,000,189.00	474,699,197.68	362,344,500.00	%131

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على تقارير مكتب الضرائب بمحلية الدويم

من الجدول 2 المبين للتحصيل الضريبي لمكتب ضرائب محلية الدويم ، تم تحصيل الإيرادات الضريبية للسنوات (2010 – 2014) باستخدام إيصال (15) اليدوي ، وتم تحصيل الإيرادات الضريبية للسنوات (2015– 2023) باستخدام إيصال (15) الالكتروني، يلاحظ خلال هذه الفترة ارتفاع معدلات التحصيل النسبي مقارنة بفترة التحصيل اليدوي ، ويعود ذلك لعدة عوامل أهمها:

- هناك ارتفاع في معدلات التحصيل الكتروني، وبشكل لافت من عام لآخر ،حيث تتراوح بين (116% إلى 142 %) وهي نسب كبيرة، باستثناء العام 2015، حيث بداية التطبيق، وصعوبة تقبل الفكرة من بعض العاملين، علاوة على مخاوف الانتقال من النظام اليدوي إلى النظام الالكتروني، بجانب بداية التدريب على النظام.
- وفر تطبيق نظام التحصيل الالكتروني بيئة عمل جيدة بالتعامل مع الأجهزة المختلفة(الطرفيات بالنسبة للمتحصلين، وأجهزة الكمبيوتر بالنسبة للموظفين والمراجعين ومدير النظام)، وقلل من الهدر في الموارد والإمكانات المتاحة، وضيق من مساحات الأخطاء والغش والتزوير التي كانت تظهر خلال فترة التحصيل اليدوي من وقت لآخر، وما ليزم التعامل معها من تبعات قانونية وإدارية طويلة ومعقدة.

4.الإطار النظري للرقابة المالية :

1.4مفهوم الرقابة المالية:

عرفت إحدى الدراسات الرقابة المالية على أنها :"مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها أجهزة معينة بغية المحافظة على الأموال العامة، وضمان حسن تحصيلها وإنفاقها بدقة وفاعلية اقتصادية وفقاً لما أقرته السلطة التشريعية لقانون الموازنة والقوانين المالية والتشريعات واللوائح الأخرى، ووفقاً للخطط الموضوعة للجهات الخاضعة للرقابة"(الديلمي، 2010، ص ص 78– 79).

2.4أهمية الرقابة المالية:

تنبع أهمية الرقابة من كونها الأداة التي تساعد على تحقيق أهداف المؤسسة، بحيث تقوم بالربط الوثيق بين الوسائل والغايات من خلال توحيد الجهود وتنسيقها نحو تحقيق الأهداف التنظيمية البعيدة والقريبة، وتهدف الإجراءات الرقابية إلى التأكد من صحة الإجراءات الإدارية والمالية ومسايرتها لمختلف الخطط والسياسات العليا، كما تساعد الرقابة في تقييم الأداء الفردي والتنظيمي من النواحي السلوكية والفنية وتعمل على تعزيز قدرات المدراء على اتخاذ القرارات من خلال تحديد الانحرافات عن الخطط والمعايير(العوالمة، 1993، ص 63).

3.4أهداف الرقابة المالية:

تهدف الرقابة المالية بصفة عامة إلى تحقيق العديد من الأهداف والتي تمثل في مجملها الحفاظ على المال العام، ومن هذه الأهداف(الدوسري، 2010، ص ص 35 – 36)

- حماية المال العام وترشيد الإنفاق واكتشاف حالات الغش والسرقة والاختلاس والتلاعب في المال العام أو سوء الاستعمال سواء كانت أصولا نقدية أو غيرها، والتأكد من صحة وسلامة ودقة القيود والمستندات والبيانات المالية الدورية وغير الدورية وسجلاتها، حتى يمكن الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات.
- فحص الحسابات الختامية والنظر في تقارير مراجعي الحسابات الخارجيين والتأكد من صحتها ومراقبة تنفيذ الميزانية بالشكل الصحيح، والذي لا يخرج عن قرار تنفيذ الميزانية الصادر عن وزارة المالية.
- تحديد أوجه القصور والنجاح في الجهة الخاضعة للرقابة.
- التأكد من سلامة القوانين واللوائح والعليمات المالية والتحقق من مدى كفايتها وملاءمتها، واكتشاف نقاط الضعف والقصور فيها لاقتراح وسائل العلاج التى تكفل إحكام الرقابة على المال العام دون تشدد في الإجراءات قد يعيق سرعة التنفيذ أو تسيب يؤدي إلى ضياع الأموال العامة وكثرة وقوع حوادث الاختلاس(الكفراوي، 1998، ص 22).

4.4 أثر نظم التحصيل الالكتروني في تعزيز الرقابة المالية:

إن تطبيق نظم التحصيل الالكتروني يعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف والتي تصب في مجملها في تحسين الاقتصاد وحسن إدارة موارد وأموال الدولة بطريقة آمنة،حيث نجد هذا النظام يعمل على تعزيز الرقابة المالية التي تستند على لائحة الإجراءات المالية والمحاسبية لجمهورية السودان للعام 2011م، وذلك من خلال ا لآتي:

- وفر نظام التحصيل الالكتروني رقابة ذاتية في تحصيل الإيرادات من خلال الضوابط بالنظام في سير عملية التحصيل بداية بتحرير الإيصال بواسطة المحاسب مروراً بالمراجعة والتدقيق والترحيل بواسطة مدير النظام وانتهاء بالترحيل في النظام وتعقب ذلك المراجعة بواسطة المراجع وذلك باستخدام أذونات الدخول الخاصة والمحمية والمضبوطة من ناحية فنية وقانونية.
- توريد المتحصلات النقدية للبنك يتم من خلال الرصد بنموذج (67) الالكتروني الذي يمثل خلاصة عمليات التحصيل ، كما أن التسلسل الآلي للإيصالات الالكترونية يشكل سمة رقابية مهمة.

- وفقاً لهذه النظام فإن المتحصلات بشيكات لا يتم استخراج الإيصال المالي إلا بعد توريدها بالبنك وبالحساب المحدد مما وفر الكثير من الجهد والمخاطر التي تبذل في تحصيل الشيكات المرتدة.

5. الدراسة الميدانية:

1.5 نبذة تعريفية عن محلية الدويم.

تقع محلية الدويم بولاية النيل الأبيض، تنقسم إلي أربعة وحدات إدارية وهي: وحدة الدويم الإدارية ووحدة التضامن الإدارية ووحدة شبشة الإدارية ووحدة الوحدة الإدارية.عرفت بإرث متميز في الحكم والتعليم حيث كانت عاصمة لمديرية النيل الأبيض سابقاً، ويوجد بها المركز القومي للمناهج والبحث التربوي، وجامعة بخت الرضا،مما كان لهما الدور الكبير في تطوير التعليم في السودان .تمتاز المحلية بخصوبة أراضيها، وتتمتع بثروة حيوانية كبيرة. ومن أهم الحرف الرئيسة الزراعة والرعي والتجارة، وتعتبر المحلية من المحليات التي تتواجد بها العديد من المصانع مثل مصنع نسيج الدويم ومصنع سكر النيل الأبيض.

2.5مجتمع عينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين بمحلية الدويم بولاية النيل الأبيض، أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة، حيث قام الباحث بتوزيع (50)استمارة استبانة على عدد من المدراء الماليين والمراقبين الماليين ومدراء إدارات التحصيل والمراجعين والمحاسبين، واستجاب جميعهم أي ما نسبته (100%)، حيث أعادوا الاستبيانات بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة.

3.5 الثبات والصدق الإحصائي:

لحساب الصدق والثبات الإحصائي لاستمارة الاستبانة قام الباحث بحساب معامل ثبات المقياس المستخدم في الاستبانة عن طريق معادلة ألفا–كرونباخ وكانت النتيجة كما مبين أدناه:

الجدول 3:نتائج الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة

الفرضية	عدد العبارات	الثبات	الصدق
الأولي	8	0.613	0.783
الثانية	8	0.223	0.472
الاستبانة	16	0.836	1.255

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS، 2023م.

يتضح من نتائج الجدول أعلاه أن معاملي الثبات والصدق لإجابات أفراد الدراسة علي العبارات المتعلقة بفرضيتي الدراسة تدل علي أن الاستبانة تتصف بالثبات(0.836) والصدق (1.255) العاليين بما يحقق أغراض الدراسة، ويجعل التحليل الإحصائي سليما ومقبولاً.

4.5أساليب الإحصائية المستخدمة:

- **الوسيط:** هو احد مقاييس النزعة المركزية، ويعد أحد أهم أنواع الحسابات التى تستخدم كمؤشر لتقييم البيانات، لتفسيره وتعبيره عن القيمة المتوسطة لمجموعة القيم المعطاة.
- **استخدام تحليل التباين الأحادي:** يرمز له اختصاراً **ب**(ANOVA) الذي يستخدم للمقارنة بين المتوسطات أو التوصل إلى قرار يتعلق بوجود أو عدم وجود فروقات بين متوسطات الأداء عند المجموعات التي تعرضت الى لمعالجات مختلفة.
- **استخدم اختبار(مربع كآي):** لاختبار الدلالة الإحصائية لفرضيات الدراسة عند مستوى معنوية 5%.
- **البرنامج المستخدم في تحليل بيانات الدراسة:** لتحليل بيانات أسئلة الاستبانة استخدم الباحث برنامج (SPSS) للحصول على النتائج، ولإثبات صحة الفرض أو عدم صحته أو مدى توافق العبارات مع الفرض.

5.5 خصائص عينة الدراسة: يمكن توضيح خصائص عينة الدراسة من خلال الجدول التالي:

الجدول 4: أفراد العينة خصائص عينة الدراسة

البيان	التصنيف	العدد	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
العمر	أقل من 30 سنة	28	%56	50	%100
	30 وأقل من 35 سنة	8	%16		
	35 وأقل من 40 سنة	11	%22		
	40 سنة فأكثر	3	%6		
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	3	%6	50	%100
	5 وأقل من 10 سنوات	8	%16		
	10 وأقل من 15 سنة	9	%18		
	15 سنة فأكثر	30	%60		
	الدبلوم الوسيط	11	%22		
	بكالوريوس	27	%54		

المؤهل العلمي	دبلوم عالي	5	%10	50	%100
	ماجستير	4	%8		
	دكتوراه	3	%6		
التخصص العلمي	محاسبة	28	%56	50	%100
	الدراسات المالية والمصرفية	4	%8		
	إدارة أعمال	5	%10		
	الاقتصاد	7	%14		
	نظم المعلومات	6	%12		
المسمى الوظيفي	محاسب	9	%18	50	%100
	مدير إدارة التحصيل	2	%4		
	مراقب مالي	7	%14		
	مدير مالي	12	%24		
	مراجع	10	%20		
	أخري	10	%20		

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS، 2023م.

يتبين من الجدول 4 أن الفئة العمرية (أقل من 30 سنة) هم أكثر أفراد عينة الدراسة مشاركةً في الإجابة علي تساؤلات الدراسة حيث بلغ عددهم (28) أي ما نسبة (56%)، كما يتبين من الجدول نفسه أن غالبية أفراد عينة الدراسة لديهم خبرة عملية في مجال عملهم (15 سنة فأكثر)، وقد بلغ عددهم (30) أي ما نسبته(60). كما يلاحظ أن المشاركين في الإجابة علي تساؤلات الدراسة أغلبهم من حملة البكالوريوس وقد بلغ عددهم (27) بنسبة مشاركة بلغت (54%).كما يلاحظ أن التخصص العلمي لأفراد عينة الدراسة أغلبهم في مجال المحاسبة وقد بلغ عددهم (27)بنسبة بلغت (56%) كأعلى نسبة.وتشير نتائج الدراسة إلى أن معظم أفراد عينة الدراسة هم من الذين يحتلون منصب مدير مالي، حيث بلغ عددهم (12) أي ما نسبته (24%).

6. تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

في هذا الجانب سيتناول الباحث قياس وتحليل البيانات التي وردت في فرضيات الدراسة وذلك على النحو التالي:

إخبار الفرضية الأولى: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظم التحصيل الالكتروني وتحسين أداء الإيرادات العامة بمحلية الدويم.

الجدول5:نتائج اختبار تحليل التباين الأحاديANOVA لعبارات الفرضية الأولى

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	اختبار F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	35.318	7	5.045	4.793	0.000
داخل المجموعات	412.620	392	1.053	–	–
المجموع	447.938	399	–	–	–

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS، 2023م.

يتضح للباحث من الجدول5 لقد بينت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين نظم التحصيل الالكتروني كمتغير مستقل وتحسين أداء الإيرادات العامة كمتغير تابع . حيث بلغت قيمة إحصائية F(4.793) والقيمة الاحتمالية المصاحبة لها (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) مما يعني قبول الفرضية بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم التحصيل الالكتروني وتحسين أداء الإيرادات العامة بمحلية الدويم). ولتأكيد ذلك تم استخدام مربع كاي تربيع لعبارات الفرضية الأولى كما يلي:

الجدول6:اختبار الفرضية الأولى

العبارة	الوسيط	التفسير	مربع كاي Chi2	مستوى الدلالة الإحصائية
تطبيق نظم التحصيل الالكتروني في كل المعاملات المالية يزيد من حجم الإيرادات.	5	أوافق بشدة	70.00	0.000
يقلل تطبيق نظم التحصيل الالكتروني من الفاقد في الإيرادات.	4	أوافق	25.40	0.000
يساهم تطبيق نظم التحصيل الالكتروني في سرعة تحصيل الإيرادات.	4	أوافق	18.60	0.001
يساعد تطبيق نظم التحصيل الالكتروني في عملية اتخاذ القرار المناسب.	4	أوافق	11.00	0.027
يساعد تطبيق نظم التحصيل الالكتروني في توفير وقت تحصيل الإيرادات.	4	أوافق	30.60	0.000

يساهم تطبيق نظم التحصيل الالكتروني في تقليل التكاليف مقارنة بالطرق التقليدية.	4	أوافق	11.00	0.027
يعتمد تطبيق نظم التحصيل الالكتروني علي برنامج مالي حكومي الكتروني متكامل.	4	أوافق	25.40	0.000
يوفر نظم تطبيق نظم التحصيل الالكتروني قاعدة بيانات تحوى كل بيانات السداد.	4	أوافق	11.00	0.027

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS، 2023م.

من خلال الجدول 7 يلاحظ أن الوسيط لجميع إجابات أفراد عينة الدراسة اظهر خيار الموافقة والموافقة بشدة، ولتأكيد ذلك تم استخدام اختبار مربع كآي لقياس الأثر المعنوي للعبارات، ونلاحظ أن قيم مربع كآي المحسوبة تقع بين(11.00- 70.00) وكل القيم كبيرة مقارنة بالقيم الجدولية، ومستوى دلالة إحصائية (0.000) وهي اصغر من مستوى الدلالة(0.05 =a) فإن ذلك يدل على وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة وجميعها لصالح الموافقين،والموافقين بشدة على أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظم التحصيل الالكتروني وتحسين أداء الإيرادات العامة بمحلية الدويم

إختبار الفرضية الثانية: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نُظم التحصيل الالكتروني وتعزيز فاعلية الرقابة المالية بمحلية الدويم.

الجدول7:نتائج اختبار تحليل التباين الأحاديANOVA لعبارات الفرضية الثانية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	اختبار F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	22.247	7	3.178	2.885	0.000
داخل المجموعات	406.470	369	1.102	-	-
المجموع	428.712	376	-	-	-

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS، 2023م.

يتضح للباحث من الجدول رقم 7 لقد بينت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي بين تطبيق نظم التحصيل الالكتروني كمتغير مستقل وتعزيز فاعلية الرقابة المالية كمتغير تابع. حيث بلغت قيمة إحصائية F (2.885) والقيمة الاحتمالية المصاحبة لها (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) مما يعني قبول الفرضية بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نُظم التحصيل الالكتروني

وتعزيز فاعلية الرقابة المالية بمحلية الدويم. ولتأكيد ذلك تم استخدام مربع كاي تربيع لعبارات الفرضية الأولى كما يلي:

الجدول8:اختبار الفرضية الثانية

العبارة	الوسيط	التفسير	مربع كاي Chi2	مستوى الدلالة الإحصائية
تطبيق نظم التحصيل الالكتروني في الوحدات الحكومية يزيد من فاعلية الرقابة المالية.	5	أوافق بشدة	34.12	0.00
تطبيق نظم التحصيل الالكتروني يسهم في تحديد مستوى أداء المتحصل في أي وقت مما يزيد من فاعلية الرقابة المالية.	4	أوافق	49.00	0.00
يعزز تطبيق نظم التحصيل الالكتروني من مبدأ الشفافية المالية.	5	أوافق بشدة	47.20	0.00
تطبيق نظم التحصيل الالكتروني يسهل من عملية اكتشاف الأخطاء ومعالجتها.	4	أوافق	26.60	0.00
تطبيق نظم التحصيل الالكتروني يحقق وفرة في الإنفاق علي كافة العناصر مما يمنع سوء ممارسة الصلاحيات.	4	أوافق	21.40	0.00
يساعد تطبيق نظم التحصيل الالكتروني علي حماية الأصول المالية من التلاعب.	4	أوافق	14.80	0.00
يساعد تطبيق نظم التحصيل الالكتروني في محاربة الفساد والتجنيب المالي.	4	أوافق	18.40	0.00
التدريب المستمر علي استخدام تطبيق نظم التحصيل الالكتروني يعزز من فاعلية الرقابة المالية.	4	أوافق	34.00	0.00

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS، 2023م.

من خلال الجدول 8 يلاحظ أن الوسيط لجميع إجابات أفراد عينة الدراسة اظهر خيار الموافقة والموافقة بشدة، ولتأكيد ذلك تم استخدام اختبار مربع كآي لقياس الأثر المعنوي للعبارات، ونلاحظ

أن قيم مربع كآي المحسوبة تقع بين(14.80-49.00) وكل القيم كبيرة مقارنة بالقيم الجدولية، ومستوى دلالة إحصائية (0.000) وهي اصغر من مستوى الدلالة(0.05 =a) فإن ذلك يدل على وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة وجميعها لصالح الموافقين،والموافقين بشدة على أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نُظم التحصيل الالكتروني وتعزيز فاعلية الرقابة المالية بمحلية الدويم.

7. خاتمة:

أصبحت المؤسسات بشكل عام تعتمد اعتماداً كلياً على استخدام التقنية الحديثة لضبط عملياتها المالية وتسهيل الأمور المالية.بالإضافة لدورها الكبير في تحسين أداءها المالي والمحاسبي. حيث أصبح التحصيل الالكتروني يشكل العنصر الأساسي في جميع نظمها المالية خاصة فيما يتعلق بتحسين أداء الإيرادات وتعظيمها، وكذلك دوره الفعال في تعزيز عملية الرقابة المالية وخاصة المؤسسات الحكومية .إلا أنه وفقاً لهذه الدراسة اتضح ما يلي:

1.7النتائج:

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين تطبيق نظم التحصيل الالكتروني نظم التحصيل الالكتروني وتحسين أداء الإيرادات العامة بمحلية الدويم.
- قد أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين تطبيق نظم التحصيل الالكتروني وتعزيز فاعلية الرقابة المالية بمحلية الدويم.
- يزيد تطبيق نظم التحصيل الالكتروني في الوحدات الحكومية من فاعلية الرقابة المالية.
- استخدام نظم التحصيل الالكتروني في كل المعاملات المالية يزيد من حجم إيرادات الوحدات الحكومية.
- التدريب المستمر علي استخدام نظم التحصيل الالكتروني يعزز من فاعلية الرقابة المالية في الوحدات الحكومية.
- يقلل نظم التحصيل الالكتروني من الفاقد في الإيرادات العامة للوحدات الحكومية.
- يعتمد نظم التحصيل الالكتروني علي برنامج مالي حكومي الكتروني متكامل.

2.7التوصيات:

بناء على ما تقدم من نتائج تم التوصل إلى جملة التوصيات التى من شأنها أن تساعد الوحدات الحكومية من تحسين أداء إيراداتها وإحكام الرقابة على عملياتها المالية كما يلي :

- ضرورة أن تعمل الوحدات الحكومية على تذليل المعوقات التي تواجه تطبيق نظم التحصيل الإلكتروني وذلك للحد من حالات الغش والاحتيال.
- ضرورة أن تعمل الوحدات الحكومية على تطوير نظم التحصيل الالكتروني لحماية أصولها المالية.
- ضرورة أن تهتم الوحدات الحكومية بالبنية التحتية التي تساعد في تطبيق نظم التحصيل الالكتروني لتشمل كافة الوحدات الإدارية لمساعدة القائمين على أمرها من اتخاذ القرار في الوقت المناسب.
- العمل على استخدام نظم التحصيل الالكتروني لتقليل نسبة التكاليف.
- زيادة الاهتمام بتطبيق نظم التحصيل الالكتروني لما يتمتع به من مزايا لتعزيز عملية الرقابة المالية والاكتشاف الفوري للأخطاء.

8. قائمة المراجع:

- أحمد، عبد الغفور إبراهيم، (بدون سنة نشر)، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، ص ص 240- 241.
- ادم، الصافي محمد احمد، (2015)، التحصيل الالكتروني وأثره علي الموازنات العامة بمؤسسات القطاع العام، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، كلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان الإسلامية ،السودان، ص ص 32 – 37) :
- الجنابي، طاهر، (بدون سنة نشر)، علم المالية العامة والتشريع المالي، الموصل:دار الكتب للطباعة والنشر، ص ص 57- 58).
- الحيالي، وليد ناجي، و علون، بدر، (2002)، المحاسبة المالية في القياس والانحراف والإفصاح المحاسب،الجزء الثاني، عمان: الوراق للنشر والتوزيع، ص25 .
- الدوسري، مبارك محمد ،(2010)، تقييم اثر الرقابة المالية التي يمارسها ديوان المحاسبة علي المؤسسات العامة في دولة الكويت، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، ،الأردن، ص ص 35 – 36.

- الديلمي، جمال فالح على، (2010)، الضوابط الدستورية والقانونية للقابة على تنفيذ الموازنة العامة للدولة من باب الإيرادات رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير في القانون العام،كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ص ص 78– 79.
- الشورة، جلال عايد، (2008)، وسائل الدفع الالكتروني، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص 76.
- الصياد، محمد حماد، (2007)، التحصيل مفهومه وأهدافه، القاهرة: بدون دار نشر،2007 ص 11.
- العمور، سالم، (2007)، ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير،،كلية الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، فلسطين، ص 24.
- العوالمة، نائل عبد الحافظ، (1993)، إدارة المؤسسات العامة – الأسس النظرية وتطبيقاتها في الأردن، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، ص63.
- الكفراوي، عوف محمود،(1998)، الرقابة المالية: النظرية والتطبيق، الطبعة 2، الإسكندرية: مطبعة الانتصار لطباعة الأوقست، ص 22.
- حسين، أحمد حسين علي، (2001)، تحليل تصميم النظم، الإسكندرية: الدار الجامعية، ص 32.
- حسين، أسعد مبارك، (2016)، محاسبة الزكاة والضرائب، الخرطوم: جامعة النيلين، ص ص 6 – 10.
- حسين، أسعد مبارك، (2016)، محاسبة الزكاة والضرائب، الخرطوم: جامعة النيلين، ص 25.
- خربوش، حسني، (1996) المالية العامة، عمان: منشورات جامعة القدس المفتوحة، ص 385.
- سند، ياسر تاج السر محمد ،(2017)، المحاسبة الحكومية في ظل نظام مالية الحكومية ولائحة الإجراءات المالية والحاسبية لسنة 2011م لجمهورية السودان، الخرطوم: مطبعة جامعة النيلين، ص ص 114– 115.
- شامية، احمد زهير والخطيب، خالد شحات، (2012)، أسس المالية العامة، الطبعة 4، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع ، ص ص 229 – 233.
- شامية، احمد زهير والخطيب، خالد شحات، (2012)، أسس المالية العامة، الطبعة 4، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع ، ص 152.

- عناية، غازي، (1998)، المالية العامة والتشريع الضريبي، عمان: دار البيارق، ص48.
- محرزي، محمد عباس، (2008)، اقتصاديات الجباية والضرائب،الطبعة 4، الجزائر: دار هومة، ص13.
- مطر، محمد، (2004)، التأصيل النظري للمارسات المهنية المحاسبية في مجلات القياس – العرض – الإفصاح، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ص 22.
- نور، احمد،(2000)، المحاسبة المالية ،المبتدئ والمفاهيم والإجراءات المحاسبة الدولية والعربية والمصرية، الإسكندرية: الدار الجامعية ، ص 181.